

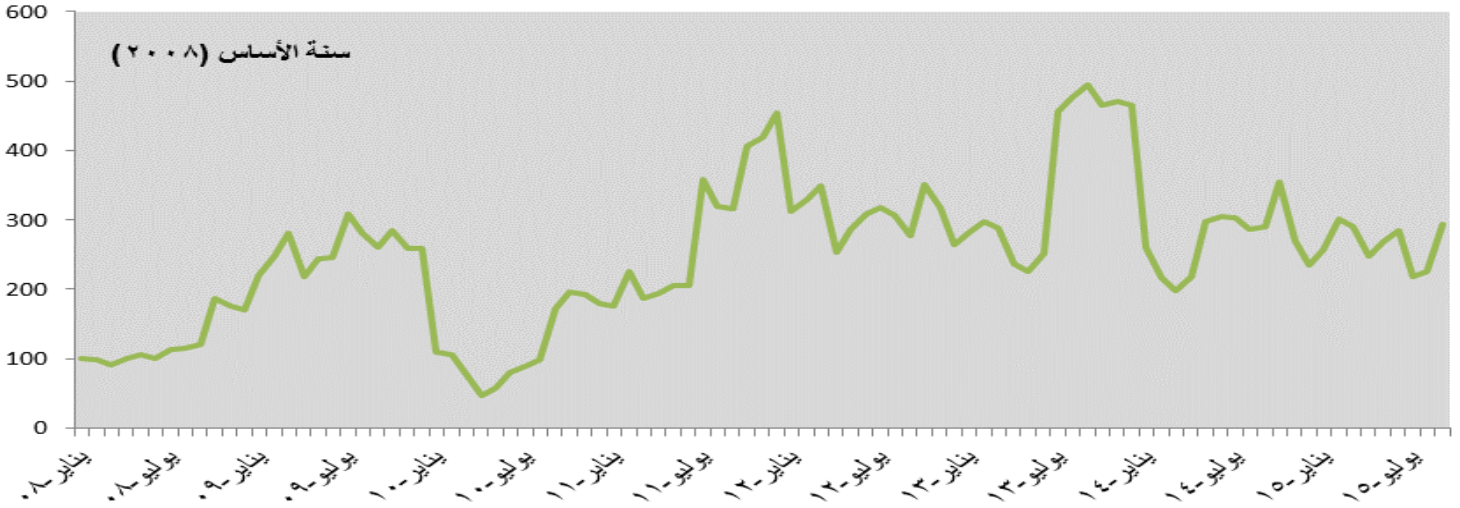
مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء الربع الثالث من عام ٢٠١٥

ملخص مؤشر البنك الأهلي التجاري الفصلي لعقود الإنشاء

مقتطفات سريعة

١. ارتفع قليلاً مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء مسجلاً ٢٩٣,٩٨ نقطة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥، في حين بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها ٦٠,٩ مليار ريال، مسجلة زيادة بنسبة ٢٪ عن مستواها في الربع الثاني من العام ٢٠١٥.
٢. انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر يوليو إلى ٣,٢ مليار ريال، وتصدرها قطاعا الصناعة و الحكومة.
٣. ارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر أغسطس إلى ٢٥,١ مليار ريال تقريباً، وتصدرها قطاعا النفط والغاز والعقار السكني.
٤. قفزت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر سبتمبر إلى حوالي ٣٢,٦ مليار ريال تقريباً، وتصدرها قطاعا النفط والغاز و المياه.

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء



المصدر: البنك الأهلي التجاري ، مصادر مختلفة

قيمة العقود

يناير (٢٠١٥)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	الاثنا عشر شهراً الماضية (٢٠١٥-٢٠١٤)
٣٠,٣٦٤	٧,٠٨٠	٩,٣٥٧	٤٥,٤٤٧	قيمة العقود التي تمت ترسيبها (مليون ريال)
٢٥٧,٦٢	٢٣٤,٤٨	٢٦٨,٦٣	٣٥٣,٣٨	قيمة مؤشر عقود الإنشاء

د. سعيد الشيخ

s.alshaiikh@alahli.com | كبير الاقتصاديين

شريهان المنزلاوي

s.almanzalawi@alahli.com | اقتصادي مشارك

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء خلال الربع الثالث من عام

٢٠١٥*

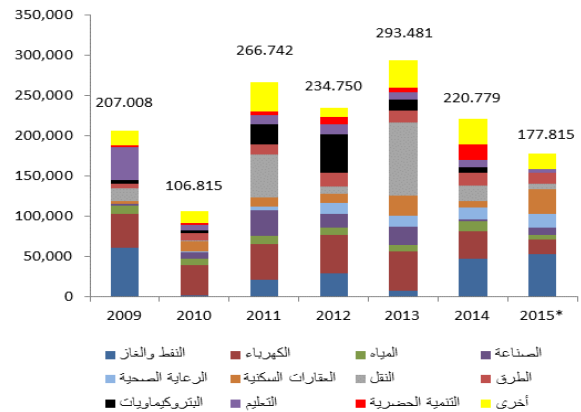
خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥، بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها ١٧٧,٨ مليار ريال، بزيادة قدرها ١٢٪ عن المستوى المسجل لنفس الفترة من العام السابق. وعلى أساس سنوي، ارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثالث بنسبة ٧٨٪ مقارنة مع الربع الثالث من عام ٢٠١٤، والتي بلغت قيمتها ٣٤,٢ مليار ريال. إلا أنه مع توقع أن تبقى أسعار النفط في نطاق ٤٠ دولار- ٦٠ دولار للبرميل في المستقبل المنظور، فإن التوقعات العامة للمشاريع تميل إلى الهبوط، على ضوء أن المملكة العربية السعودية تسعى لإدارة عجز ميزانيتها من خلال خفض التكاليف، وإصدار السندات، وإستحداث إصلاحات إقتصادية. بيد أن قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥، والتي بلغت ٦٠,٩ مليار ريال، لا تزال تمثل مؤشراً على إستقرار نسبي في صناعة الإنشاء السعودية.

وحافظ مؤشر عقود الإنشاء على مستوى جيد نسبياً بفضل الأداء القوي خلال الثلاثة أرباع من عام ٢٠١٥. وهبط مؤشر عقود الإنشاء من مستوى ٢٨٥,١٤ نقطة في شهر يونيو إلى ٢١٨,٨١ نقطة في شهر يوليو، ثم إلى ٢٢٦,٢٨ نقطة في شهر أغسطس، ولكن شهد المؤشر ارتفاعاً لمستوى ٢٩٣,٨٩ نقطة في شهر سبتمبر. ويتراوح مؤشر عقود الإنشاء حالياً ضمن نطاق ٢٠٠- ٣٠٠ نقطة منذ بداية عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يتجه إلى التراجع خلال الأرباع القادمة.

وعلى أساس التوزيع الجغرافي حسب مناطق المملكة، حازت المنطقة الشرقية على أكبر حصة بنسبة ٦٠٪ من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها. وقد حصلت المنطقة الشرقية على العديد من المشاريع الضخمة في إطار برنامج الفضلي لتطوير إنتاج الغاز من قبل شركة أرامكو السعودية بقيمة كلية تبلغ ٢٤,٠ مليار ريال. وحصلت منطقة الرياض على حصة ٧٪، وشهدت ترسية عقد ضخم بمبلغ ١,٢ مليار ريال من قبل شركة الكهرباء السعودية لإنشاء محطة لتوليد الطاقة. وهناك العديد من المشاريع الأخرى في قطاعات المياه، والصناعة، والتعليم تمت ترسيبتها في بقية المناطق (الرسم البياني رقم ٣).

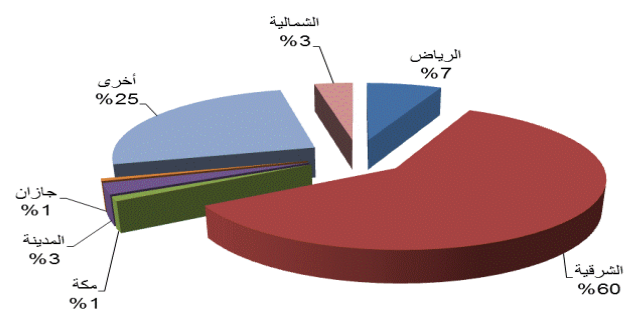
ارتفعت قليلاً قيمة عقود الإنشاء التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥ لتسجل ٦٠,٩ مليار ريال، وحافظت على نفس المستوى المسجل للربع السابق من العام. وهبطت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في شهر يوليو إلى ٣,٢ مليار ريال، مسجلة أدنى مستوى شهري للمؤشر حتى شهر سبتمبر من عام ٢٠١٥. وعانت القطاعات الرئيسية من عدم توفر مشاريع عملاقة في شهر يوليو، الأمر الذي أدى لهذا الإنخفاض الحاد في قيمة العقود التي تمت ترسيبتها. وعلى كل، وبتصدر قطاعات النفط والغاز، والعقار السكني، والمياه، تحسنت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في شهري أغسطس وسبتمبر، مسجلة ٢٥,١ مليار ريال و ٣٢,٦ مليار ريال على التوالي. وأسهم قطاع النفط والغاز لوحده بنسبة ٧٥٪ من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها للربع الثالث من عام ٢٠١٥. وجاء قطاع العقار السكني في المرتبة الثانية بفارق كبير محقق نسبة ١٠٪ من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها، يليه قطاع الكهرباء مسهماً بحصة ٢,٧ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥. وسجل قطاع المياه والقطاع الحكومي ١,٨ مليار ريال و ١,٥ مليار ريال على التوالي، من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها (الرسم البياني ١).

الرسم البياني رقم ١: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لكل سنة (مليون ريال)



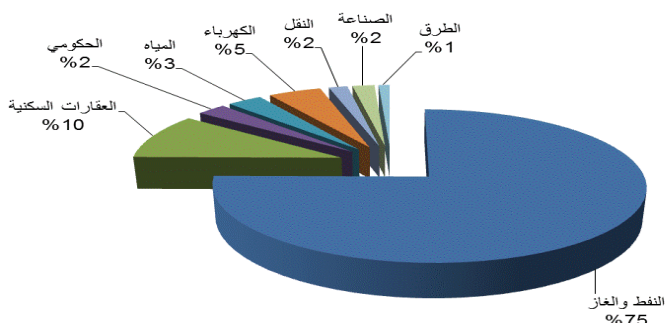
المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة
* إلى نهاية الربع الثالث، عام ٢٠١٥

الرسم البياني رقم ٢: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب القطاعات خلال الربع الثالث ٢٠١٥



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

الرسم البياني رقم ٣: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق للربع الثالث ٢٠١٥



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة



يوليو

وشهد قطاع الطرق ترسية ثلاثة عقود من قبل وزارة النقل، وتمت ترسيه اكبر هذي العقود على شركة روزان للمقاولات بقيمة ٢٢٥ مليون ريال لبناء المرحلة الأولى من الطريق المزدوج لطريق الرياض - الريان - بيشة. ومن المرتقب أن يتم تنفيذ المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

أغسطس

قفزت قيمة العقود التي تمت ترسيتهها خلال شهر أغسطس لتبلغ ٢٥,١ مليار ريال. وتصدر قطاع النفط والغاز كافة القطاعات، حائزاً على حصة بلغت ١٦,٥ مليار ريال من العقود التي تمت ترسيتهها خلال الشهر. وأتمت شركة أرامكو السعودية ترسية ثلاثة عقود، حيث تمت ترسية العقد الأكبر منها على شركة اليابان للبترين؛ وتبلغ قيمة الأول منها ١٥,٠ مليار ريال ويستهدف إنتاج الغاز الصخري بثلاثة مواقع مختلفة في جنوب الربع الخالي، وغوار الجنوبية بالمنطقة الشرقية، وطريف بالمنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية. ويشمل نطاق أعمال العقد مرحلة الاستكشاف، والتقييم الجيولوجي والجيوفيزيائي، والمسوحات الزلزالية، وحفر الآبار الاستكشافية، وحفر الآبار التقييمية، والمرافق اللازمة المصاحبة؛ ومن المنتظر أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

وتبلغ قيمة العقد الثاني ٧٥٠ مليون ريال، ويتضمن نطاق أعمال العقد تجهيزات المعالجة، وأبراج آبار (١٠)، وخطوط انسياب (٦) ٢ كلم، عدد ١٠، وخط أنابيب يربط المركز بوعد الشمال، وتجهيزات كشط، ومحطة تقييس، وتجهيزات تجميع الغاز، ووصلات إدخال متشعبة، وضواغط هواء (كمبروسور)، ووحدة تجفيف، وعوازل للمداخل منخفضة الضغط ومرتفعة الضغط؛ وسيكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٦. وتمت ترسية العقد الأخير من قبل شركة أرامكو السعودية على شركة أ. حاق الدولية بمبلغ ٧٥٠ مليون ريال. ويهدف هذا البرنامج التوسعي لإنشاءات خريص لزيادة القدرة الإنتاجية لتجهيزات المعالجة المركزية بخريص بمقدار ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، إضافة إلى القدرة الراهنة التي تبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، وأيضاً لتعزيز الإنتاج من حقلي مزالج وأبو جيفان بتركيب مصنع تابع لفصل الغاز. ويشمل نطاق أعمال العقد خط أنابيب لنقل مياه البحر ٧٨ كلم، بسعة ٤٢ إنش، و ١٤٥ كلم، بسعة ٤٨ إنش خط أنابيب صلب كربوني يتحمل الضغط، ومطلية بطبقة داخلياً وخارجياً؛ والتجهيزات والمرافق المصاحبة؛ ومن المنتظر أن يكتمل تنفيذ العقد في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

و ضمن قطاع العقار السكني تمت ترسية ثلاثة عقود. عقدين بقيمة ٣,٧ مليار ريال و ١,٩ مليار ريال من جانب شركة أرامكو السعودية على شركة أزميل للمقاولات لإنشاء ٢,٤٠٠ فيلا بالظهران. ويهدف العقد الأول لتوفير مشروع إسكان لموظفي شركة أرامكو السعودية. ويضم المشروع فلل، ومدارس، وطرق وشوارع، وأشغال بنية تحتية؛ ويتوقع أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. ويتضمن العقد الثاني ٩٥٥ فيلا؛ وعدد غير محدد من المساجد، والمدارس، ومرافق عامة (مجموعة ١)؛ ومن المرتقب أن يكتمل المشروع في الربع الثالث من عام ٢٠١٨.

وتمت ترسية عقد واحد في قطاع الكهرباء بمبلغ ١,٢ مليار ريال. وقامت شركة الكهرباء السعودية بترسية العقد على شركة جاما

شهد شهر يوليو ترسيه ما قيمته ٣,٢ مليار ريال تقريباً من العقود. وأحرز القطاعان الصناعي والحكومي أكبر حصتين من قيمة العقود التي تمت ترسيتهها. وشهد القطاع الصناعي ترسيه عقدين كبيرين، أولهما بقيمة ٧٥٠ مليون ريال وتمت ترسيته من قبل شركة درة للتنمية المتقدمة على مجموعة أوميجا/ تي إس كي إلكترونيكا لإنشاء مصنع لتكرير السكر بالمملكة. ويتوقع أن ينتج المصنع ٢٥٠٠ طن من السكر يومياً. ويشمل نطاق أعمال العقد معمل تكرير للسكر والتجهيزات المرافقة، ويتوقع أن يتم إكمال المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٧. وتبلغ قيمة العقد الثاني ١٥٠ مليون ريال، وتمت ترسيته من قبل شركة بتروناش على شركة بتروناش و شركة محلية سعودية. وتنشئ شركة بتروناش مرفقاً جديداً في المنطقة الصناعية الثانية بالدمام. ويشمل المشروع الإنشاء الهيكلي، وإنشاءات خطوط الأنابيب، وحزمات الدرحة المركبة، والتركييب والاختبار، وتصنيع لوحات تحكم الآبار، والتجميع والاختبار والمعايرة المعملية للوحدات تحكم الآبار، ومباني المستودعات، والتفتيش والاختبار، والتغطية؛ وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٧.

و ضم القطاع الحكومي عقدين بقيمة ٩٠٠ مليون ريال، تمت ترسيتهما من جانب وزارة المالية في شهر يوليو. وتبلغ قيمة أكبر العقد ٥٥١ مليون ريال، وتمت ترسيته على شركة المهيدب للمقاولات لإنشاء مركز للمؤتمرات بمسمى مركز الملك سلمان الدولي للمؤتمرات بالمدينة المنورة على مساحة ٩١,٠٠٠ متر مربع. ويشمل نطاق أعمال المشروع قاعة اجتماعات سعة ٢,٥٠٠ مقعد (٣,٥٠٠ متر مربع)، وصلات متعددة الأغراض تسع ١,٥٦٠ شخص (٢,٢٠٠ متر مربع)، وصالة عرض (٢,٣٠٠ متر مربع)، وغرف اجتماعات تسع ١,٣٠٠ شخص (١,٨٠٠ متر مربع)، ومركز إعلامي (٤٥٠ متر مربع)، ومكاتب إدارية (١,١٠٠ متر مربع)، ومواقف سيارات (٢٥,٥٠٠ متر مربع)؛ ومن المرتقب أن يكتمل المشروع في عام ٢٠١٨. وتبلغ قيمة العقد الثاني ٢٢٥ مليون ريال، وتمت ترسيته على الشركة السعودية للتنمية للإنشاء والتجارة لبناء مجمع محاكم بمدينة جدة مع المباني والمرافق اللازمة، وسيكتمل العمل فيه خلال ٣٦ شهراً.

وفي قطاع التعليم، أتمت وزارة التعليم العالي ترسيه أربعة عقود بقيمة ٥١٠ مليون ريال. وتمت ترسيه العقد الأول على شركة بابل للتشغيل والصيانة لإنشاء حرم جامعي ومجمع كليات للطلاب بجامعة طيبة في ينبع. ويتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وتمت ترسيه الثلاثة عقود الأخرى على مؤسسة الشرقية للتجارة والمقاولات لإنشاء كلية للآداب والعلوم الإنسانية في الدرب، والعرضة، والديار بجامعة جيزان. ومن المتوقع أن يتم إنجاز المشاريع في الربع الثالث من عام ٢٠١٨.

وتمت ترسيه عقد واحد في قطاع الفنادق في شهر يوليو بمبلغ ٣٤٨,٨ مليون ريال. وتمت ترسيه العقد من قبل شركة موطن العقارية على شركة مويكو للإنشاءات المدنية لإنشاء فندق ميراج جراند بالرياض (هليتون). ويشمل نطاق أعمال العقد إنشاء فندق سعة ٢٦٠ غرفة، ومحلات تجارية في ١٥ طابق، و ١١٠ شقة فاخرة التجهيز، والمرافق والمباني اللازمة. ومن المنتظر أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

المجموعة الأولى من مشروع خط أنابيب أ- ب، على التوالي. وينتظر أن يكتمل تنفيذ العقد في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، على التوالي.

وشهد قطاع المياه ترسية ثلاثة عقود بقيمة ١,٨ مليار ريال من قبل شركة المياه الوطنية. وتمت ترسية العقد الأول على الراشد للتجارة والمقاولات، في حين تمت ترسية العقد الثاني والثالث على مشروع مشترك بين شركة دونجة للإنشاء وشركة نهضة الإعمار للإنشاء، ويغطي نطاق الأعمال محطة معالجة مياه (٣٦٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً)، وخزانات مياه خام، والتجهيزات المصاحبة. ويرتقب أن يكتمل تنفيذ العقد في الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وضمن العقد الثاني والثالث، تعززت شركة المياه الوطنية إنشاء خطوط ناقلة للمياه لمدينة وعد الشمال، في حين يختص العقد الأخير بإنشاء خطوط ناقلة للمياه لمشروع الملك عبدالله لزيادة قدرة المياه المعالجة، ومن المنتظر أن يكتمل تنفيذ العقد في الربع الرابع من عام ٢٠١٧.

وفي قطاع الكهرباء، شهدنا ترسية عقدتين كبيرتين من قبل الشركة السعودية للكهرباء. وبلغت قيمة أكبر العقدتين ١,٠٩ مليار ريال وتمت ترسيته على شركة سبكو ٣ لإنشاءات الطاقة الكهربائية لتركيب وتنصيب معدات في محطة توليد الطاقة الموحدة الدورة (PP14) في الرياض. وسيشمل المشروع تركيب آليات وماكينات، وأشغال كهروميكانيكية، ومحطة فرعية، وتركيب محطة معالجة مياه الصرف، وتركيب محطة تحلية مياه، وأشغال خطوط أنابيب؛ ويتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وبلغت قيمة العقد الثاني ٢٢٥ مليون ريال، وتمت ترسيته على مجموعة الفنار لتركيب محطة فرعية بقدرة ٣٨٠ كيلوفولط في النعيرية. ويشمل نطاق أعمال العقد محطة فرعية بقدرة ٣٨٠/١١٥ كيلوفولط، والتجهيزات المصاحبة، ويرتقب أن يتم تنفيذ العقد في الربع الرابع من عام ٢٠١٧.

وفي قطاع النقل، تمت ترسية عقد واحد من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على شركة لارسن وتوبرو لإنشاء بقيمة ٦٠٣ مليون ريال لإنشاء خط سكك حديدية بالرياض. وسيمتد تنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات، وفترة صيانة اختيارية بأجل عشر سنوات تالية. وسيعمل نظام المترو هذا على تخفيف حمل حركة السكان المتزايد، كما سيقصص ازدحام الحركة المرورية ويحسن جودة الهواء النقي. وقد تم تقسيم البرنامج على ثلاثة مراحل، وتختص المرحلة الأولى بالخطين ١ و ٢، والمرحلة الثانية بالخط ٣، والمرحلة الثالثة بالخطوط ٤ و ٥ و ٦. ويحصر نطاق المشروع الراهن في الأشغال المدنية للخطين ١ و ٢. ويشمل نطاق أعمال المشروع رصف حصى مزدوج بدون قضبان في الأنفاق على مدى ٦٢,٨٦ كلم من خلال قنوات، وقطاعات مدرجة، و ٣ محطات؛ وسيكتمل تنفيذ العقد في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

الآفاق المستقبلية

تراجعت قيمة العقود التي تمت ترسيته في المملكة العربية السعودية قليلاً خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٥ لتبلغ ١٧٧ مليار ريال. وجاء أبرز العقود التي تمت ترسيته خلال الربع الثالث من عام

(GAMA) لإنشاء مشاريع جديدة وبرامج تعزيز لتجهيزات إمداد قديمة. وتتضمن المرحلة الحالية تركيب معدات في محطة توليد الطاقة الموحدة بالرياض (pp13). ويشمل نطاق الأعمال تركيب، وتنصيب الماكينات والمعدات، أشغال كهروميكانيكية، محطة فرعية، تركيب معمل لمياه الصرف، تركيب محطة تحلية، أشغال خطوط أنابيب، والأشغال المصاحبة؛ ومن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

وشهد القطاع الحكومي ترسية عقدتين كبيرتين؛ بلغت قيمة أكبرهما ٥٠٢ مليون ريال وتمت ترسيته من قبل وزارة المالية على فيافر للتجارة والمقاولات لإنشاء نقطة تفتيش جديدة في العديد على الحدود السعودية القطرية. ويغطي نطاق الأعمال مباني كل من الجمر، والجوازات، ومباني سكنية، ومسجد، وأشغال الطرق اللازمة. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وأتمت الهيئة السعودية للغذاء والدواء ترسية العقد الثاني على شركة ببيجة السعودية بمبلغ ١٥٠ مليون ريال لبناء مقر رئاسة إقليمية من خمسة طوابق، ومواقف سيارات، وتنسيق المناظر الطبيعية، والمباني والمرافق المصاحبة. ومن المرتقب أن يكتمل المشروع في الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

وفي قطاع النقل أتمت وزارة الدفاع والطيران ترسية أكبر عقد بقيمة ٣٧٥ مليون ريال على شركة الجودة للإنشاء لترقية وتجديد جوانب الملاحة الجوية بمطار الملك فهد الدولي في الدمام. وتشمل أعمال التطوير مسارات هبوط وإقلاع، ومدرجات طائرات، وبرج مراقبة، ومباني صيانة، وتنسيق المناظر الطبيعية. ويتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

سبتمبر

لشهر الثالث على التوالي يتصدر قطاع النفط والغاز كافة القطاعات من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيته في شهر سبتمبر. وحاز القطاع على ٢٨,٣ مليار ريال من إجمالي قيمة العقود والتي بلغت ٣٢,٦ مليار ريال. وقامت شركة أرامكو السعودية بترسية أربعة عقود. وتمت ترسية العقد الأول والثاني على مشروع مشترك بين دوتكو ماك كونييل دويل و سي سي سي بمبلغ ٢٤,٤ مليار ريال و ١,٦ مليار ريال على التوالي، لتطوير برنامج الغاز في الفضلي بالمنطقة الشرقية. ويشمل نطاق الأعمال في العقد الأول مدخل وتجهيزات معالجة للغاز الخام، ووحدة لتقطير سوائل الغاز الطبيعي، ووحدة لفصل الزيت الغازي، ووحدة لإزالة الماء المالح، ووحدة لإعادة إنتاج جلايكول أحادي الإيثيلين، ووحدة معالجة أمين، ووحدة تجفيف جلايكول ثلاثي الإيثيلين، ووحدة استرداد الكبريت، ومحطة طاقة متعددة مصادر التوليد، وخط أنابيب للعمليات النهائية بالفضلي، ومجمع سكني، وتجهيزات مرافق صناعية مساندة، والتجهيزات والمرافق المصاحبة. وشمل نطاق أعمال العقد الثاني خط أنابيب ناقل، وخط الأنابيب رقم ١ (١٤٨ كلم، قطر)، وخط الأنابيب رقم ٢ (٢٢,٦ كلم، قطر)، وخط الأنابيب رقم ٣ (٦٠ كلم، قطر) (١٤٠٠ قطر)، وخط الأنابيب رقم ٤ (١,٨ كلم، قطر). ومن المتوقع اكتمال العمل للمشروعين في الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وتمت ترسية العقدين الثالث والرابع على شركة آل ربيع القابضة بقيمة ١,٩ مليار ريال و ٣٧٥ مليون ريال لإنشاء مشروع خط أنابيب أ- ب، وإنشاء

عقود مختارة تمت ترسيبها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥:

القطاع	المقاول	المالك	التفاصيل	القيمة (مليون ريال)
النفط والغاز	دوتكو ماك كونيل دويل و سي سي سي	أرامكو السعودية	تطوير برنامج الغاز في فاضلي	٢٤,٣٧٥
	شركة جاي جي سي	أرامكو السعودية	تطوير إنتاج الغاز الصخري	١٥,٠٠٠
	شركة آل ربيع القابضة	أرامكو السعودية	بيبيكو/ أرامكو السعودية. إنشاء مشروع خط أنابيب أ- ب	١,٨٧٥
	دوتكو ماك كونيل دويل و سي سي سي	أرامكو السعودية	تطوير برنامج الغاز في فاضلي، المجموعة ٤	١,٦٨٧,٥
العقار السكني	شركة أزميل للمقاولات	أرامكو السعودية	أجبال للتطوير العقاري، ٢,٤٠٠ فيلا	٣,٧١٢,٥
	شركة أزميل للمقاولات	أرامكو السعودية	أجبال للتطوير العقاري، ٩٥٥ فيلا (المجموعة ١)	١,٩١٢,٥
الكهرباء	شركة سبكو ٣ لإنشاءات الطاقة الكهربائية	الشركة السعودية للكهرباء	إنشاءات الطاقة الكهربائية لتركيب وتصويب معدات في محطة توليد الطاقة الموحدة الدورة (PP14)	١,٠٩٨,٨
المياه	مشروع مشترك بين شركة دونجة للإنشاء وشركة نهضة الإعمار للإنشاء،	شركة المياه الوطنية	إنشاء خطوط ناقلة للمياه لمدينة وادي الشمال ٢	٨٦٢,٥
	مشروع مشترك بين شركة دونجة للإنشاء وشركة نهضة الإعمار للإنشاء،	شركة المياه الوطنية	إنشاء خطوط ناقلة للمياه لمدينة وادي الشمال ١	٥٢٥
الحكومي	شركة المهديب للمقاولات	وزارة المالية	مركز الملك سلمان الدولي للمؤتمرات بالمدينة المنورة	٥٥١,٣
	فيافر للتجارة والمقاولات	وزارة المالية	إنشاء نقطة تفتيش جديدة في العديد على الحدود السعودية القطرية	٥٠٢,٥
النقل	شركة لارسن وتوبرو للإنشاء	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	إنشاء سكك حديدية للخطين ٢&١	٦٠٣,٨
الصناعي	مجموعة أوميجا/ تي إس كي إلكترونيكا	شركة درة للتنمية المتقدمة	مصنع لتكرير السكر	٧٥٠

٢٠١٥ عقد قطاع النفط والغاز الذي بلغت قيمته ٢٤,٠ مليار ريال بالمنطقة الشرقية، بهدف مواكبة إمدادات الغاز للطلب المتصاعد عليه من قبل عمليات توليد الطاقة، وتحلية المياه، واستخدامات صناعية أخرى. ونتيجة لما شهدناه من هبوط لإيرادات النفط في عام ٢٠١٥، اضطرت الحكومة السعودية لخفض مستوى إنفاقها، وعلى نحو خاص الإنفاق الرأسمالي. وبالنظر إلى الأسعار المنخفضة المتوقعة للنفط في عام ٢٠١٦، فيرجح لتمويل الإنفاق أن ينخفض عن ما شهدناه من مستويات إنفاق خلال الأعوام القليلة الماضية. بيد أنه من غير المتوقع أن يشهد سوق المشاريع بالمملكة العربية السعودية تباطؤاً كبيراً على الرغم من التقليل للإنفاق الرأسمالي في الآونة الأخيرة. وللتغلب على نقص موارد التمويل، لجأت الحكومة حتى الآن لاحتياطاتها الضخمة، ساحبة ٨٤ مليار دولار أمريكي حتى شهر أكتوبر من عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، لجأت الحكومة إلى سوق المال، مصدره سندات بقيمة ٩٥ مليار ريال، وكانت تعزم إصدار المزيد منها بقيمة ٢٠ مليار ريال قبل نهاية العام. وباستشراف الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، ستواصل المبادرات التي تتصدى لها الحكومة السعودية توفير القوة المحركة للنمو، وإن كانت بوتيرة أبطأ، في قطاع الإنشاء، مع استمرار تركيزها على مشاريع البنى التحتية الاجتماعية والأساسية.

منهجية مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء

يهدف مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء إلى إطلاع القراء على حجم ونطاق مشاريع الإنشاء التي تمت ترسيبها في المملكة. ويشمل المؤشر العقود التي تمت ترسيبها فقط، إذ قد يستغرق الأمر ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً للشروع في تنفيذ العقود بعد ترسيبها، ويبلغ متوسط مدة الإنشاء نحو ثلاث سنوات، وإن كان ذلك مرهون بحجم ونطاق المشروع. ومن هنا، فإن المؤشر يعد كدليل على نشاطات الإنشاء التي سيتم تنفيذها في المستقبل.

وتستمد البيانات من المواد المنشورة والتقارير المتوفرة لتحديد عقود الإنشاء التي تمت ترسيبها، ويتم استبعاد تلك العقود التي لا يرد ذكر لقيمتها من المؤشر. إضافة إلى ذلك، يُدرج في التحليل عقود الإنشاء التي تفي بمتطلبات تصنيفات الإنشاء التي أصدرتها الأمم المتحدة.

ويبدأ مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء بشهر يناير ٢٠٠٨ كسنة أساس، ويخصص لسنة الأساس درجة ١٠٠ نقطة. أيضاً يقاس المؤشر على أساس المتوسط المتحرك لستة شهور، ولذا يتم وضع محددات بعيدة ليكون لها تأثير مخفف على حسابات المؤشر. وعلى نحو عام، إذا زادت الدرجة بالمؤشر عن درجة سنة الأساس، أي ١٠٠ نقطة، فأنها تعكس توسع العقود التي تمت ترسيبها، في حين تعكس أية درجة أقل عن سنة الأساس تراجعاً في هذه العقود.

فريق البحث في الدائرة الاقتصادية

مدير فريق البحث

سعيد الشيخ

كبير الاقتصاديين

s.alshaikh@alahli.com

تحليل القطاعات/المملكة العربية السعودية

أحمد مغربي
اقتصادي

a.magrabi@alahli.com

شريهان المنزلاوي
اقتصادي مشارك

s.almanzalawi@alahli.com

تحليل الاقتصادات الكلية

ماجد آل غالب
اقتصادي أول

m.alghalib@alahli.com

تامر الزيات
اقتصادي أول

t.zayat@alahli.com

سلطان مندلي
اقتصادي

s.mandili@alahli.com

ياسر الداود
اقتصادي

y.aldawood@alahli.com

للانضمام إلى قائمة التوزيع للدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري:

الرجاء الاتصال بالسيد: نويل روتاب

ص ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١

المملكة العربية السعودية

Tel.: +٩٦٦-٢-٦٤٦-٣٢٣٢

Fax: +٩٦٦-٢-٦٤٤-٩٧٨٣

Email: n.rotap@alahli.com

Disclaimer:

The information and opinions in this research report were prepared by The Economics Department of The National Commercial Bank (NCB) and are only and specifically intended for general information and discussion purposes only and should not be construed, and should not constitute, as an advertisement, recommendation, invitation, offer or a solicitation of an offer to buy or sell or issue, or invitation to purchase or subscribe, underwrite, participate, or otherwise acquire any securities, financial instruments, or issues in any jurisdiction.

Opinions, estimates and projections expressed in this report constitute the current opinion of the author(s) as of the date of this report and that they do not necessarily reflect either the position or the opinion of NCB as to the subject matter thereof. NCB is not under any obligation to update or keep current the information contained and opinions expressed herein and accordingly are subject to change without notice. Thus, NCB, its directors, officers, advisors, employees, staff or representatives make no declaration, pronouncement, representation, express or implied, as to the accuracy, completeness or fairness of the information, estimations, opinions expressed herein and any reliance you placed on them will be at your own risk without any recourse to NCB whatsoever. Neither should this report be treated as giving a tax, accounting, legal, investment, professional or expert advice.

This report may not contain all material terms, data or information and itself should not form the basis of any investment decision and no reliance may be placed for any purposes whatever on the information, data, analyses or opinions contained herein. You are advised to consult, and make your own determination, with your own independent legal, professional, accounting, investment, tax and other professional advisors prior to making any decision hereon.

This report may not be reproduced, distributed, transmitted, published or further distributed to any person, directly or indirectly, in whole or in part, by any medium or in any form, digital or otherwise, for any purpose or under any circumstances, by any person for any purpose without NCB's prior written consent. NCB reserves the right to protect its interests and take legal action against any person or entity who has been deemed by NCB to be in direct violation of NCB's rights and interest including, but not limited to, its intellectual property.